فرنسة الديغولّية... وأوروبة الحضارية!

الحضور الفرنسي البارز فيما يدعونه بالشرق الأوسط، أو فيما يمكننا تسميته بمنطقة الثقافة العربية الإسلامية في العالم، لا بد من تفسيره أو التعليق عليه؛ خصوصاً وأنه حاصل في أكثر المناطق حساسية بالنسبة للعرب والمسلمين: البوسنة والهرسك، لبنان وفلسطين.

وأول ما يمكن ملاحظته أن هذا الحضور ارتبط بعودة الديغوليين إلى السلطة بقيادة الرئيس جاك شيراك، لأن موقف الرئيس الفرنسي السابق ميتران من القضايا العربية والإسلامية كان يقوم على المراوغة، أو على محاولة تسجيل بعض المواقف في بعض الأحيان، سواء أكان ذلك بثمن أو بدون ثمن، مثل موقفه من محاولة إقناع بغداد بالإعلان عن قبولها بالانسحاب من الكويت تجنباً لشن الحرب، والذي لم يتكلل بالنجاح، أو كان محكوماً عليه بالفشل كما هو معلوم. أما زيارته المفاجئة للبوسنة، والتي حطت فيها طائرته في مطار سيراييفو في وقت اشتدت حوله المعارك بين الصرب والمسلمين، والتي بدت وكأنها ضرب من ضروب الشجاعة! فلم تكن تهدف إلى أكثر من تفويت الفرصة على المسلمين – وقد اضطروا لوقف إطلاق

النار – حتى لا يحكموا سيطرتهم على المطار، وقد أوشكوا على ذلك لولا هذه الزيارة الخبيثة. وقد أشار إلى ذلك المراقبون في حينه، وأكده من ثم الإخوة البوسنيون. ولو كتب لهم السيطرة على المطار لما كانت معاناة المسلمين الطويلة والمريرة بلغت إلى هذا الحد، فضلاً عن المآسي التي تعرض لها سكان العاصمة، وكانت من أقسى ما واجهته المدن في تاريخ الحروب.

الحضور الفرنسي إذن مرتبط بالسياسة الديغولية، ولا يمكن عدّه أحد الثوابت في السياسة الفرنسية المعاصرة، أو بعد الحرب العالمية الثانية وتقلص النفوذ الاستعماري في إفريقية وآسية. ويعود موقف ديغول نفسه من المسألة الفلسطينية، أو من إسرائيل وسياستها التوسعية إلى عام ١٩٦٧ حين تأكد له أن إسرائيل هي التي بدأت الحرب في الوقت الذي كان قد صرح بأن فرنسة لا يمكنها أن تقف إلى جانب المعتدي أو الذي بدأ الحرب.. وأذكر أن ديغول أمر في ذلك الوقت بوقف مدّ إسرائيل بالسلاح، وكانت فرنسا تعد أهم مورد للسلاح لإسرائيل. كما أنها هي التي زودتها بمفاعلها النووي الأول، ثم بدأت السياسة الديغولية تتخذ مواقف أكثر اعتدالاً وتوازناً، أو بعبارة أخرى أكثر تفهماً للسياسة العربية، أو لا تخلو من شيء من الإنصاف على أقل تقدير.

وربما أمكننا أن نرتقي بالسياسة الديغولية – المعتدلة والواقعية

– نفسها إلى الموقف التاريخي لديغول من المسألة الجزائرية. وليس من قبيل المصادفة أن أوروبة التي كانت تقف من وراء فرنسا في الحرب الجزائرية من خلال حلف الأطلسي وإمكاناته العسكرية الهائلة – بوصف الجزائر تمثل أعتى وأعرق الصروح الاستعمارية، وأن سقوط هذا الصرح سوف يكون إيذاناً بنهاية العصر الاستعماري كما شرحت ذلك في مقالة صحفية كتبتها عام ١٩٦٣ – أقول: إن أوروبة هذه ليس من قبيل المصادفة أن تكون هي نفسها التي تقف اليوم مع فرنسا، أو تقف فرنسا على رأسها في موقفها الديغولي الشيراكي من المسألة الفلسطينية على وجه الخصوص. ولكن ذلك من قبيل الأمور التي تفضي فيها المقدمات إلى النتائج، والأسباب إلى المسببات؛ لأن الشريك الأكبر في حلف الأطلسي – الولايات المتحدة الأمريكية – دخل في دائرة الاستكبار لا على الشعوب المستضعفة فحسب، بل على الأمم والشعوب الأوروبية ذاتها، صانعة الحضارة الغربية والتقدم العلمي. بالإضافة إلى هذا الانحياز الأعمى لإسرائيل وسياسة العدوان الإسرائيلية التي كان قد بدأ برفضها – كما قلنا – الجنرال شارل ديغول، رجل أوروبة في ذلك الوقت.. والتي عاد الرئيس جاك شيراك لينهض بها أو ليحملها على عاتقه مرة أخرى.. وربما في ظروف مناسبة، أو أفضل مما كانت عليه الحال أيام ديغول، حيث تم إقناع العرب أو الطرف العربي بالسلام – بغض النظر عن رأينا فيه – واتخذت في هذا الاتجاه خطوات محددة تحت سمع

المجتمع الدولي وبصره، وبتشجيعه وتأييده. وحيث أضحت المصالح السياسية والاقتصادية الأوروبية مع العالم العربي بارزة، وتزداد رسوخاً واتساعاً يوماً بعد يوم. مع ملاحظة أمر عابر قد لا تكون له علاقة مباشرة بالموضوع، وهو أن الجنرال ديغول كان يحظى باحترام وتقديرٍ شديدين من قبل الرئيس الأمريكي جون كيندي، الذي لم يكن يخفي إعجابه ببطولة ديغول وشجاعته على الرغم من موقفه – المخالف – من حلف شمال الأطلسي، ومن إصراره على امتلاك فرنسا للسلاح النووي، بالإضافة إلى موقفه – الذي أشرنا إليه – من إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧.

بل أقول أبعد من ذلك: لعل عزم جون كيندي الذي أكسبته أزمة البحر الكاريبي مع كوبا والاتحاد السوفييتي شعبية كاسحة داخل الولايات المتحدة وخارجها، على أن يحل مشكلة الشرق الأوسط، أو على الاتجاه نحو حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، كان متأثراً فيه بالجنرال ديغول، أو بموقف ديغول ورؤيته الثاقبة بعد العدوان الإسرائيلي – ربما – في وقت بات فيه كيندي قادراً على مثل هذا الحل. ولا تحضرني الآن كلماته حول هذه القضية، ولكنني أذكر أنها كانت تشير إلى رغبة متوازنة، أو أنها عُدّت كذلك في ذلك الحين حتى إن بعض المعلّقين ذهب إلى حد الاعتقاد ببداية وجود موقف أمريكي يهدف في نهاية المطاف إلى عدم السماح لإسرائيل بأن تصل

في يوم من الأيام إلى الحد الذي تملي فيه إرادتها أو سياستها على الولايات المتحدة. ولا أدري بهذه المناسبة إن كان لاغتيال كيندي، الذي قرأنا فيه – أو الذي وجد جيلنا نفسه مضطراً إلى أن يقرأ فيه مئات الصفحات – علاقة بهذا كله[1]. أقول: لا أدري بعد هذه السنوات الطوال التي تلاحقت فيها الأحداث،

---

(١) ذكر العالم النووي الإسرائيلي يوفال نئمان أن الرئيس الأمريكي كيندي «أبدى قلقاً حقيقياً إزاء الموضوع النووي ومفاعل ديمونا، وكرر في رسائله إلى بن غوريون أن تطوير الأسلحة النووية يناهض المصالح الأمريكية، فقد كان واضحاً بالنسبة له أن سير إسرائيل في هذا الاتجاه سيدفع دولاً أخرى في العالم إلى انتهاجه نظراً لرغبتها في إقامة أجهزة عسكرية مماثلة» ويؤكد نئمان أن أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بن غوريون إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في حزيران «يونيو» ١٩٦٣ كان الضغوط التي مارستها عليه الإدارة الأمريكية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية.

ويفيد الدكتور جاكي شالوم العامل لدى معهد «موراشا» للأبحاث العلمية والذي أجرى دراسة حول موقف كيندي من القدرات النووية الإسرائيلية أنه في عام ١٩٦٢ ازداد قلق كنيدي من تحول مفاعل ديمونا إلى ظاهرة في دول أخرى وخاصة عقب رفضه قبول تفسيرات بن غوريون بشأن استخدام المفاعل لأغراض سلمية مثل إنتاج الطاقة. ويؤكد دكتور شالوم أنه في يوم استقالة بن غوريون تلقى خلفه ليفي أشكول رسالة شديدة اللهجة من الرئيس كيندي تشير إحدى فقراتها إلى أنه في «حال امتناع اسرائيل عن التجاوب مع المطالب الأمريكية سوف تمتنع الإدارة الأمريكية عن التجاوب مع مطالب إسرائيل المقبلة بشأن المساعدات». ويضيف الدكتور شالوم أن أشكول أصيب بالدهشة

وكثرت فيها التفسيرات والتعليلات، على الرغم من أن المراقب لا يصعب عليه أن يلاحظ أن الفائدة المباشرة من اغتياله عادت على نائبه ليندون جونسون، الذي كان لتسميته – أصلاً– نائباً للرئيس على ورقة كيندي الانتخابية أسباب لا تتصل بالتوجهات أو البرامج بمقدار ما تتصل بمحاولة الحصول على الأصوات المؤيدة لهذا الشيخ العجوز في دوائر الحزب الديمقراطي، في الوقت الذي تقدم فيه كيندي الشاب لمنازعته على الترشيح لمنصب الرئاسة الذي كان يطمع به جونسون.. وقد تمكن كيندي الذي كان يحمل على عاتقه بشائر المستقبل – كما وُصف – من الفوز لذلك بهذا الترشيح. ومعلوم أن جونسون – القادم من تكساس – كان هو المسؤول عن تصعيد الحرب القذرة في فيتنام، وعن خداع العرب، أو هزيمتهم المنكرة عام ١٩٦٧ حين خدع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر رحمه الله حتى يحول بينه وبين أن تبدأ مصر الحرب

= وبدأ سلسلة مشاورات مع كبار مقربيه. وقد اقترح عليه كل من نئمان ونائب وزير الدفاع آنذاك شمعون بيريز «محاولة كسب الوقت قدر الإمكان.. الأمر الذي تقبله أشكول، وبعث في آب «أغسطس» ١٩٦٣ رسالة إلى كيندي أكد فيها أنه سيوافق ابتداءً من عام ١٩٦٤ على السماح لمراقبين أمريكيين بزيارة مفاعل ديمونا مرتين سنوياً. قلت: ولكن في تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٦٣ اغتيل الرئيس كيندي في ولاية دالاس!!.

راجع جريدة القدس العربي العدد ٢٠٥٦ تاريخ ١٧/١٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٩٥.

في ذلك الحين!!

والمشكلة أن الزعامة الأمريكية الحالية ليس لها من الهالة والهامة السياسية ما كان للرئيس الأمريكي جون كيندي! ولا يبدو أن معايير التعامل مع زعماء الدول في العالم بقي على النحو المعهود في عهده، أو على النحو الذي أشرنا إليه في تعامله التاريخي مع ديغول. ولو أن الأمر بقي عند هذه السوية لما جرؤت الحكومة الإسرائيلية – التي يستند رئيسها في مواقفه على الكونجرس والحكومة الأمريكية – على أن تعامل جاك شيراك في زيارته للقدس بهذه الصورة الفجّة والتي لا تليق برئيس يحظى بالاحترام مثل الرئيس شيراك، ولا بدولة كبيرة في حجم الجمهورية الفرنسية. وبهذه المناسبة فإن هذه الزيارة التاريخية التي قام بها شيراك للقدس توضح الفرق إذا ما قارناها بزيارة ميتران لسيرايفو بين الرئيس ميتران وشيراك، أو الفرق بين سياسة فرنسا في عهدها الاشتراكي وعهدها الديغولي.

الحضور الفرنسي إذن موقف ديغولي أو سياسة ديغولية.

ثم هو موقف أوروبي، وليس موقفاً فرنسياً فحسب. ويحاول هذا الموقف الأوروبي أن يثبت أنه مفصول عن الموقف الأمريكي – ومضاف إليه – هذا الموقف الذي بقي منفرداً بهذا الحضور لبضعة عقود؛ ونتيجة لأسباب كثيرة لا مجال هنا للحديث عنها. وقد عبّرت أوروبة في مؤتمر دولها الأخير الذي عـقـد فـــي لوكسمبورغ عن هذا الموقف، واتخذت القرارات

بالإجماع. وكان ذلك في أعقاب انتفاضة الأقصى وأحداث القدس، وإصرار إسرائيل على إعادة فتح النفق بجوار المسجد الأقصى.

ولكن لا يمكن عدّ الرئيس شيراك مجرّد «مسوّق» للمقررات الأوروبية، نظراً لأن الزيارة تمت بمبادرة من الرئيس شيراك والحكومة الفرنسية، ولأن برنامج هذه الزيارة يعكس الاهتمامات الخاصة الفرنسية كذلك، كما يشير إلى درجة الحماسة الفرنسية ومدى إصرار الرئيس الفرنسي على أن يكون في بؤرة الأحداث؛ فزيارته للقدس القديمة، ولمناطق الحكم الفلسطيني، وإلقاؤه خطاباً أمام البرلمان الفلسطيني، ومطالبته الصريحة بإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، إلى جانب امتناع وزير خارجيته عن مرافقته لعدم سماح الحكومة الإسرائيلية له بزيارة بيت الشرق في القدس المحتلة.. كل ذلك يحمل سمات فرنسية خاصة تضاف إلى الموقف الأوروبي الذي حمله الرئيس شيراك أو عبّر عنه، يضاف إلى ذلك حرصه على الصلة المباشرة بزعماء دول المنطقة، وإن شئت قلت: بزعماء دول المواجهة.. وخاصة سورية ولبنان التي تربط فرنسا بهما روابط – استعمارية – قديمة ساهمت على نحو ما برسم أوضاع هذين البلدين.. أو بمستقبل هذه الأوضاع في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، وسائر الظروف المحلية والعالمية الأخرى.

والتعليق الذي لا بد منه عند هذه النقطة أن مثل هذه

العلاقات أو الروابط الجديدة لا يجوز أن تفهم على أنها حضور استعماري، أو إعادة أو بعث لروابط استعمارية قديمة. لأن مثل هذه العلاقات عفى عليها الزمن، من جهة. ولأن الحضور الفرنسي الأوروبي الذي جاء مزاحماً للحضور الأمريكي – كما قلنا – سوف يفقد معناه ووظيفته من جهة أخرى إذا كان تكراراً للموقف الأمريكي، أو نسخة جديدة من هذا الموقف المقيت المنحاز، أو الذي يقوم في فحواه على معنى الاستعمار والاستكبار! خصوصاً إذا تذكرنا أن هذا الاستكبار نفسه هو الذي ألغى الدور الأوروبي في السابق، أو قام بتحجيمه إلى أقصى حد!

والتفسير الذي يمكن أن يعطى لمثل هذه العلاقات أو الروابط الجديدة بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي – وهذا هو السبب الثالث للحضور الفرنسي الذي نتحدث عنه – أنها مقدمة لحد أدنى من التعاون والتنسيق، حمل عليه البحث الذي لا بد منه في هذه الحقبة من حقب التاريخ عن القاسم المشترك – الأصغر – بين ثقافتين وحضارتين قامتا وتتابعتا على ضفاف المتوسط، الأولى: الثقافة العربية والحضارة الإسلامية. والثانية: الثقافة الأوروبية والحضارة المسيحية العلمانية. ولهذا لم يكن من سبيل المصادفة أن تأخذ فرنسا زمام المبادرة في فتح صفحة جديدة مع العالم العربي من بين المجموعة الأوروبية: نظراً لموقعها الثقافي – والسياسي والعسكري – المتميز. هذا الموقع

الذي سمح لها بالزعامة الأوروبية، تشاركها في ذلك ألمانيا بثقلها الاقتصادي المعهود. وحملها في الوقت نفسه على الشعور بالانفصال عن الولايات المتحدة. ويفسّر هذا حرص الرئيس شيراك بعيد انتخابه على استكمال البرنامج النووي الفرنسي غير عابئ بأصوات الاحتجاج التي قامت في وجه بلاده على تجاربها النووية في ذلك الحين، وحرصه على حماية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية / الأوروبية في مواجهة الثقافة الأمريكية الواغلة.

وليس معنى ذلك أن فرنسا وأوروبا قد تتخلى عن روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها تقيم لروابطها مع العالم العربي والإسلامي وزناً مماثلاً أو قريباً من روابطها مع الولايات المتحدة.. ولكن معناه أن أوروبا مهيأة تاريخياً وثقافياً وحضارياً، من جهة. ومن خلال محاولتها مقاومة الهيمنة الأمريكية، التي قد تصل بها في وقت من الأوقات إلى حد إقامة الولايات المتحدة الأوروبية، من جهة أخرى. أقول: إن أوروبا بحكم هذا وذاك مهيأة لإعادة النظر في تعاملها مع العالم العربي والإسلامي، أو لتجديد هذا التعامل على أسس جديدة قد لا تتبلور أو تأخذ معالمها قبل مضي عقد واحدٍ من الزمان على أقل تقدير.

هذا السبب الثالث إذن ثقافي حضاري وليس استعمارياً! وإذا كانت أوروبا كما أشرنا هي صاحبة الثقافة في الآداب

والفنون والفكر والقانون.. وصانعة الحضارة.. وأن الولايات المتحدة إنما تعد شريكاً أو امتداداً لهذه الحضارة بمقدار مقاسمتها أو قبولها بقيمها، فإن موقعها القيادي الذي ارتقت إليه بحق التقدم التكنولوجي، أو بحق الذراع القوية التي باتت تمثلها في جسم هذه الحضارة، لم يعد يعطيها الحق بالانفراد بالتصرف تجاه مشكلات العالم، أو الحق بإلغاء حق الشركاء الأوروبيين في الحضور والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار.. خصوصاً إذا كان هذا التصرف تجاوز كل معايير التطفيف، ووصل إلى حد الكيل بمكيالين.. بل إلى حد الخروج من نطاق القيم والأخلاق!